

دلائل الإعجاز

ومن خصائصها أنك ترى لضمير الأمر والشأن معها من الحُسْنِ واللفظ ما لا تراه إذا هي لم تدخل عليه بل تراه لا يصلح حيث صلاح إلا بها وذلك في مثل قوله تعالى : (إِنْ زُجِرَ مِنْ يَدَيْهِمْ وَيَصْمُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَضِيْعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) وقوله : (أَنْزَلْنَا مِنْ يَدَيْهِمْ الْقُرْآنَ وَرَسُولَهُ فَأَنْزَلْنَا لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) وقوله : (أَنْزَلْنَا مِنْ عَمَلِ مَن ذُنُوبُهُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ نَابَهُ) وقوله : (إِنْ زُجِرَ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) . ومن ذلك قوله : (فَإِنْ زُجِرَ لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) . وأجاز أبو الحسن فيها وجهاً آخر وهو أن يكون الضمير في " إنها " للأبصار أضمرت قبل الذكر على شريطة التفسير . والحاجة في هذا الوجه أيضاً إلى " إن " قائمة كما كانت في الوجه الأول فإنه لا يُقال : هي لا تَعْمَى الأبصار كما لا يُقال : هو من يَتَّقِ وَيَصْمُرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَضِيْعُ . فإن قلت : أو ليس قد جاء ضمير الأمر مبتدأً به مُعَرِّفِي مِنَ الْعَوَامِلِ في قوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) قيل : وإن جاء هاهنا فإنه لا يكاد يوجد مع الجملة من الشرط والجزاء بل تراه لا يجيء إلا بـ " إن " . على أنهم قد أجازوا في (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) أن لا يكون الضمير للأمر .

ومن لطيف ما جاء في هذا الباب ونادره ما تجده في آخر هذه الأبيات التي أنشدتها الجاحظ لبعض الحجازيين - الطويل - :